بين مصر وأوكرانيا: الجدل الديمقراطى حول عزل الرؤساء!

حسمت المصالح جدلاً استمر طويلاً حول قضية كان ينبغى أن يكون الحسم فيها على أرضية المبادئ، وهى مدى شرعية عزل رئيس منتخب بطريقة ديمقراطية صحيحة. فقد دافعت الدول الغربية عن قرار برلمان أوكرانيا عزل الرئيس فيكتور يانوكوفيتش الذى وصل إلى السلطة عبر انتخابات ديمقراطية شفافة شهد لها الاتحاد الأوروبى بذلك عام 2010. وكانت هذه الدول قد احتاجت إلى شهور لكى تقر بأن عزل الرئيس السابق محمد مرسى كان ضروريا، بعد أن ظلت لسنوات تعترض على إقالة الرؤساء المنتخبين فى انتخابات مشهود لها بالديمقراطية والنزاهة.

وكان عزل مرسى قد أدى إلى توسع نطاق هذا الجدل، بعد أن ظل مستمراً على نطاق أضيق منذ عزل رئيس فنزويلا الراحل هوجو شافيز عام 2004 ثم عودته إلى الحكم.

أحدث عزل مرسى بعد ما يقرب من عام على محاولة إقالة باشيسكو ارتباكاً فى الجدل العام

لم يكن شافيز أول رئيس يُعزل فى أمريكا اللاتينية. فقد سبقه الرئيس الإكوادورى من أصل عربى جميل معوض عام 2000. ولكن عزل معوض لم يثر جدلاً يُذكر لأنه أُرغم على الاستقالة. ولذلك لم يعتبر معزولاً من الناحية الشكلية، مثله مثل زين العابدين بن على وحسنى مبارك فى يناير وفبراير 2011.

ولذلك بدأ الجدل حول شرعية عزل رئيس منتخب فى انتخابات ديمقراطية صحيحة مع عزل شافيز نتيجة احتجاجات واسعة ضده عام 2004، قبل أن تؤدى مظاهرات أنصاره الحاشدة بدورها إلى إعادته.

واستمر الجدل مع إرغام رئيس هايتى جون اريستيد على الاستقالة بعد شهور على أزمة عزل شافيز وعودته. ولكن هذا الجدل أخذ أبعاداً أعمق بعد عزل رئيس هندوراس مانويل زيلايا ثم رئيس أكوادورى آخر هو رفائيل كوربيا فى عامين متواليين (2009 و 2010).

وظل الاتجاه السائد فى الجدل حول عزل هؤلاء الرؤساء هو عدم الاعتراف بشرعية إقالة رئيس مادامت الانتخابات التى أوصلته إلى السلطة ديمقراطية ونزيهة.

ولم يؤثر عزل بن على ومبارك فى هذا الجدل لأنه أخذ شكل الاستقالة أو التنحى وتفويض رئيس البرلمان والمجلس العسكرى على التوالى، فضلاً عن أنهما لم يصلا إلى السلطة عبر انتخابات ديمقراطية تنافسية حرة ونزيهة.

غير أن العام التالى شهد توسعاً مثيراً للجدل حول ظاهرة عزل رؤساء منتخبين ديمقراطياً، ربما بسبب تجاوزها حدود أمريكا اللاتينية، وانتقالها إلى أوروبا للمرة الأولى. فبعد أيام على عزل رئيس آخر فى أمريكا اللاتينية هو فرناندو لوجو فى باراجواى بعد أن أدانه البرلمان بالتقصير فى أداء واجبه الدستورى (22 يونيو 2012)، قرر برلمان رومانيا إجراء استفتاء فى 28 يوليو على عزل الرئيس ترايان باشيسكو أو استمراره حتى نهايو ولايته.

وأحدث عزل مرسى بعد ما يقرب من عام على محاولة إقالة باشيسكو ارتباكاً فى الجدل العام الدائر فى الأوساط غير الرسمية المعنية بالديمقراطية، كما فى مواقف الدول الغربية. فقد جاء عزل مرسى بعد ثورة شعبية كبيرة. ولذلك لم تستطع الدول الغربية إدانة عزله بخلاف موقفها تجاه محاولة إقالة رئيس رومانيا قبل شهور. ولكنها لم تؤيد عزله بسبب الالتباس الذى أحدثه دور الجيش، ولأنها دأبت على الاعتراض أو التحفظ على كل حالات العزل السابقة بما فيها تلك التى استوفت الشروط الدستورية كاملة.

ورغم أن الاتجاه السائد فى الجدل غير الرسمى فى الغرب وغيره بدا أكثر تفهماً لمقومات عزل مرسى، فقد ظل فى محصلته النهائية متحفظاً بخلاف ما بدأ يتجه نحوه منذ إقالة يانوكوفيتش.

ورغم أن التحول فى النظرة إلى عزل رئيس منتخب هو الأكثر انسجاماً مع المبادئ الديمقراطية، فمن المؤسف أنه يحدث الآن بفعل المصالح الغربية وليس احتراماً لهذه المبادئ التى يتصدرها مبدأ سيادة الشعب باعتباره صاحب حق أصيل فى اختيار من يحكمه وفى تغييره إذا أخل بالعقد الضمنى المقترن بانتخابه.